

## التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم

### ملخص:

يحاول هذا البحث توضيح فكرة مفادها أنّ التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية يراد به إحلال صيغة محل صيغة أخرى ، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى ، إذ لا تعبر هذه الصيغ عن دلالتها كما تحددتها هيئتها الخارجية ، بل تعبر عن دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، كأن ترد صيغة اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى الصفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، أو المصدر ، وهو التناوب نفسه مع بقية الصيغ ، إذ قد يأتي اسم المفعول مراداً به اسم الفاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو مصدراً ، فكل هذه الصيغ تتناوب فيما بينها ويحل بعضها محل بعض ، وستقتصر هذه الدراسة على تناول التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وبقية الصيغ الأخرى ، لتكون محورة على هذا النحو :

- 1- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و المصدر .
- 2- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة .
- 3- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة .
- 4- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و اسم المفعول.

رفيقة بن ميسية  
قسم الآداب واللغة العربية  
جامعة الإخوة منتوري  
قسنطينة

### مقدمة:

**يظهر** التناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية من خلال ركيزتين أساسيتين ؛ تتمثل الركيزة الأولى في كون هذه الصيغ لها بنية عامة ظاهرة من خلال هيئتها الخارجية تسمى النواة الدلالية للصيغة ، وتتمثل الثانية في كون هذه الصيغ لها بنية خاصة محتجبة في الباطن ، والتي تتفجر بدورها لتتولد عنها دلالات متعددة ، وخاصة بعد إدخالها في سياقاتها المتباينة ، مما يجعل هذه الصيغ على نحو يخالف الصيغ المعيارية ، فيتسع بذلك مجال تأويلها، و تتعدد احتمالاتها الدلالية .

### Abstract :

This research is trying to illustrate the idea of the semantic alternation between the grammatical formula for the reason of putting formula instead of an other .

for instance the use of the agent instead of the doer, or the use of the gerund instead of an adjective , some times also , an object may occur instead of a subject and so on , all these formula may alternate among them selves and may be used instead of one an other .

This study will be restricted mainly to the semantic alternation of the agent in the following way :

- The semantic alternation between the Agent and the gerund.
- The semantic alternation between the Agent and the exaggerated forms.
- The semantic alternation between the Agent and the adjectives.
- The semantic alternation between the Agent and the object .

ومن هنا فالتناوب الدلالي بين الصيغ الصرفية يراد به إحلال صيغة محل صيغة أخرى ، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى ؛ إذ لا تعبر هذه الصيغ عن دلالتها كما هي في ظاهرها ، أو كما تحددها هيئتها الخارجية ، بل إن مبناها مخالف لمعناها ؛ كأن يرد اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى الصفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، أو المصدر ، وهو التناوب نفسه مع بقية الصيغ ؛ إذ قد يأتي اسم المفعول مراداً به اسم الفاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو مصدراً ، فكل هذه الصيغ تتناوب فيما بينها ، ويحل بعضها محل بعض ؛ لأن ملحظ البنية الصرفية كثيراً ما يكون عاجزاً عن التعبير عن منحائها الحقيقي ، إذ يرد مبناها مخالفاً لمعناها .

#### أولاً : التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في التراث العربي :

يراد بالتناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وبقية الصيغ الصرفية الأخرى إحلال صيغة أخرى محل صيغة اسم الفاعل ، أو نيابة صيغة اسم الفاعل عن صيغ أخرى ، إذ لا تعبر صيغة اسم الفاعل عن منحائها الحقيقي كما هو باد من شكلها الخارجي ، بل إن سياقها النصي يتجاوز حدود دلالتها الأصلية ، ليثبت لها دلالات أخرى غير التي وضعت لها ؛ كأن ترد هذه الصيغة بمعنى المصدر ، أو بمعنى صيغة المبالغة ، أو الصفة المشبهة ، أو اسم المفعول ، وقد يكون الأمر عكسياً ، بحيث ترد هذه الصيغ بمعنى اسم الفاعل فتكون بذلك مبانيتها مخالفة لمعانيها .

وليس يخفى أنّ هذه الظاهرة لها شيوخ في العربية ، فقد أفرد لها ابن خالويه ( ت 370 هـ ) فصلاً في كتابه " ليس في كلام العرب " ذكر فيه « أنه ليس في كلام العرب " فاعل " بمعنى " مفعول " إلا قولهم : تراب ساف ، وإنما هو مسفي ، ومثله : ( عيشة راضية ) ، بمعنى مرضية ، و ( ماء دافق ) ، بمعنى مدفوق

و سرّ كاتم ، بمعنى مكتوم ، وليل نائم ، بمعنى ناموا فيه » (1) ، كما ذكر ابن جنّي ( ت 392 هـ ) في كتابه " الخصائص " هذه المسألة ، وذلك تحت عنوان : « باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين ، أحدهما أقوى من صاحبه ، أيجازان جميعاً فيه ، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه » (2) ، يقول : « اعلم أنّ المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً ، من ذلك قوله : (3)

#### \* كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً \*

فالقول أن يكون " ناهياً " اسم الفاعل من " نهيت " ، كساع من سعيت ، وسار من سريت ، وقد يجوز مع هذا أن يكون " ناهياً " هنا مصدراً كالفالج (4) والباطل ، و العائر (5) ، والباعر (6) ، ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على " فاعل " حتى كأنه قال : كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً وردعاً ، أي ذا نهى ، فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام ، ولا تكون على هذا معلقة بنفس الناهي ؛ لأن المصدر لا يتقدم شيء من صلته عليه » (7)

فصيغة اسم الفاعل " ناهياً " صيغة ممتسعة ، إذ وبدلاً من أن تكون صيغة شكلية دالة على بنائها الخارجي كما وضعت له ، تحولت إلى صيغة توليدية ، إذ جمعت بين المعنيين ؛ اسم الفاعل ، و المصدر في الوقت نفسه

و كل معنى من هذين المعنيين مراد وصحيح ، و لا سبيل إلى ترجيح أحدهما .

كما عقد ابن فارس ( ت 395 هـ ) أيضاً لهذه المسألة باباً في كتابه " الصحاحي في فقه اللغة " بعنوان : « باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل » (8) ، ومن أمثلته ، قول العرب : « سرّ كاتم ، أي مكتوم ، وفي كتاب الله جل ثناؤه : ( لا عاصم اليوم من أمر الله ) [هود : 43] ، أي لا معصوم ، و ( من ماء دافق ) [الطارق

[06:

و ( عيشة راضية ) [الحاقة : 21] ، أي مرضي بها ، و ( جعلنا حراماً آمناً ) [العنكبوت : 67] ؛ أي مأموناً فيه ، و يقول الشاعر : إن البلية لمن تملّ كلامه فأنفع فؤادك من حديث الوامق (9) أي : الموموق .... و زعم ناس أن الفاعل يأتي بلفظ المفعول به ، و يذكرون قوله جل ثناؤه : ( إنّه كان و عده ماتياً ) [مریم : 61] ، أي : أتيا .... (10)

و قد عالج الثعالبي ( ت 430 هـ ) مسألة مخالفة مبنى الصيغة الصرفية لمعناها في فصلين ؛ أحدهما عنوانه بـ : « في المفعول يأتي بلفظ الفاعل » (11) ، و الآخر عنوانه بـ : « في الفاعل يأتي بلفظ المفعول » (12)

و قد اكتفى بذكر الأمثلة و الشواهد التي ذكرها ابن فارس في هذه المسألة (13) .  
و قد أفرد ابن سيده ( ت 458 هـ ) هو الآخر لمسألة تناوب الصيغ فيما بينها ، و تعدد احتمالاتها الدلالية بابا في كتابه : " المخصص " أورد فيه ما جاء من اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول ، و ما جاء من اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل ، و ذلك تحت عنوان « باب فاعل بمعنى مفعول » (14) ، يقول : « قد قدمت أنّ عيشة راضية في قول بعضهم بمعنى مرضية ، و قالوا : ساحل البحر ، فاعل في معنى مفعول ؛ لأنّ الماء سحله ؛ أي قشره ... و قالوا للجبل الذي لا نبت فيه حالق ، و إنّما هو مخلوق من النباتات ، كالرأس المخلوق من الشعر ... ، و قد قالوا مفعول في معنى فاعل ، قال الله عزّ وجلّ : ( إنة كان و عذّه ماتياً ) ، أي أتيا » (15)

أمّا السيوطي ( ت 911 هـ ) ، فقد تعرّض أيضا لهذه المسألة في كتابه : " المزهرة في علوم اللغة " ، غير أنّه اكتفى بذكر ما رواه ابن خالويه ، دون أن يضيف هو الآخر أي أمثلة ، أو شواهد جديدة (16) .  
كما أورد الحملاوي ( ت 1351 هـ ) أيضا في كتابه : " شذا العرف في فنّ الصرف " مسألة تناوب صيغة اسم الفاعل مع غيرها من الصيغ الصرفية ؛ كأن ترد هذه الصيغة مفيدة لمعان وظيفية أخرى ؛ كاسم المفعول ، و المصدر و الصفة المشبهة ، و صيغة المبالغة ، يقول : « و قد يأتي فاعل مرادا به اسم المفعول قليلا كقوله تعالى : ( في عيشة راضية ) الحاقّة 21 ] ، و قد يأتي فعيل مرادا به فاعل ، كقدير بمعنى قادر ، و كذا فُعول بفتح الفاء ، كغفور بمعنى غافر ... ، و فعيل يأتي مصدرا ، و بمعنى فاعل ، و بمعنى مفعول ، و صفة مشبهة ، و يأتي أيضا بمعنى مفاعل كجليس و سميّر ، بمعنى مجالس و مسامر ، و بمعنى مفاعل بضم الميم ، و فتح العين ، كحكيم بمعنى مُحكم ، و بمعنى مفاعل ، كبديع بمعنى مُبدع » (17)

و يستنتج من كلّ ما سبق ذكره أنّ التناوب الدلالي الحاصل بين هذه الصيغة وبقية الصيغ الأخرى بصورة عامة هو مظهر من مظاهر التوسع الدلالي للصيغة الصرفية ، و مرده إلى أسباب متعدّدة ، أهمّها :

- 1 - اختلاط الأبنية و تداخلها فيما بينها ، و هو أمر عبّر عنه إسماعيل أحمد عمارة في قوله : « ولا أستبعد أن يكون هذا التداخل و التناوب (18) في هذه الصيغ و تعدد دلالاتها على الفاعلية ، أو الصفة المشبهة ، أو المبالغة هو من آثار تداخل الأبنية و اختلاطها » (19)
- 2 - نقل الصيغة من معناها الأصلي إلى معناها الفرعي ، فيصبح للصيغة معنيان ، و قد يطرأ تحوّل بين المعنيين فيأخذ المعنى الفرعي مكان المعنى الأصلي ، لذلك يحصل التناوب ، و قد يعدّ هذا التوظيف الخاصّ لهذه الصيغة تطورا في دلالتها و وظيفتها ، إذ لا يمكن تجاهل أثر التطور اللغوي في ظاهرة التناوب اللغوي بين المشتقات الدالة على الفاعلية ، و هو تطوّر نجد فيه تداخل الصيغ الصرفية و اختلاطها في مرحلة متقدّمة من عمر اللغة ، و نقل صيغة لإفادة معنى صيغة أخرى ، كما هو الحال في صيغة " فعيل " التي نقلت من المصدرية إلى الصفات و نقلت أيضا من الصفة المشبهة لإفادة معنى المبالغة ، و كذلك صيغة " فَعِل " التي نقلت هي الأخرى من الصفة المشبهة لإفادة معنى المبالغة ، كما استعيرت أيضا صيغة " فاعول " من الآلة إلى المبالغة (20)
- 3 - تعدد القراءات القرآنية للصيغة الصرفية الواحدة ، و هو عامل رئيس في توجيه دلالة الصيغة على نحو ما فالتباين في القراءات يفرضي حتما إلى التباين في الدلالات ، فالبناء " فاعل " ، الدال على اسم الفاعل ، قد يقرأ " فعلا " ، و هو بناء يدلّ على الصفة المشبهة ، و قد يقرأ " فعلا " ، و هو بناء يدلّ على صيغة المبالغة ، و من هنا يحصل التناوب و التداخل في الأبنية .
- 4 - اشتراك بعض الصيغ في الوزن نفسه ؛ إذ تدرج بعض الأوزان ضمن صيغة اسم الفاعل قياسا ، و ضمن صيغتي الصفة المشبهة ، و صيغة المبالغة قياسا أيضا ، و هو الأمر الذي يحدث لبسا تصريفا يؤدّي إلى صعوبة التفرقة بينها و من هذه الأوزان " فَعِل " و " فعيل " ، إذ هي أوزان مشتركة بين صيغ

اسم الفاعل ، والصفة المشبهة وصيغة المبالغة ، يقول ابن عقيل (ت 769 هـ) : « فاسم الفاعل القياسي من فَعَلَ ، إمَّا فَعِيلٌ ، أو فَعَلَ ؛ نحو : كَرِيمٌ ، وَشَرِيفٌ ، وَعَتِيقٌ وَضَحْمٌ ، وَشَهْمٌ ، وقد يأتي على " أفعل ؛ نحو : حَظَبٌ فهو أخطب ، أو على " فَعَلَ " نحو : بَطَلٌ ، فهو بَطَلٌ » (21)

وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين الصيغ المشتركة شكلا إلا أنه يبقى السبب وحده كفيلا لحل مسألة الاشتراك الصيغي ، يقول تمام حسّان : « فالمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقّق بعلامة ما في سياق ما » (22).

إنّ توظيف صيغة اسم الفاعل لإفادة أكثر من معنى ، يعود سببه في كثير من الأحيان إلى الاشتراك الحاصل بين هذه الصيغة ، و بعض الصيغ الصرفية الأخرى التي تتفق معها شكلا ، لذا فإنّ تحديد الفروق الدلالية بينها ، وبين بقية الصيغ مرهون بالرجوع إلى سياقها النصي ، وما يحيط به من قرائن لفظية ومعنوية ، يقول تمام حسّان : « فالمبنى الواحد متعدّد المعنى ، ومحمّل كلّ معنى ، ممّا ينسب إليه وهو خارج السياق ، أمّا إذا تحقّق المبنى بعلامة في سياق ، فإنّ العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية » (23).

5- توسيع المعنى و إثراؤه : و يتحقّق هذا الأمر حينما يصبح للصيغة معنيان مزدوجان ، بدلا من معنى واحد ؛ لأنّ التناوب لا يراد به إلغاء معنى بمعنى آخر ، و إنّما إثبات معنيين في آن واحد .

6 - مراعاة المشاكلة اللفظية و التجانس بين الصيغ ، فإيراد صيغة بدلا من صيغة أخرى ، و خاصة في التّنزيل العزيز كثيرا ما يقترن بموافقة رؤوس الآيات ، ممّا يحقّق في النهاية تطابقا شكليا و انسجاما صوتيا لا مثيل لهما .

7 - الطّاقة الدلالية التي تمتلكها هذه الصيغ ، فالصيغة الواحدة مؤهّلة لأنّ تدلّ على عدّة صيغ ، و عدّة دلالات في الوقت نفسه .

8 - الخلاف الصرفي بين اللّغويين و المفسّرين حول توجيه هذه الصيغ ، إذ يعدّ هذا الأمر عاملا أساسا في حدوث التناوب بين الصيغ ، إذ تختلف الضوابط الصرفية التي يُحكّم إليها في توجيه هذه الصيغ ، فينجرّ عن ذلك اختلاف في القول بإحلال صيغة محلّ صيغة أخرى ، أو إبقائها على بابها الأصلي .

و يستنتج من كلّ ما سبق ذكره أنّ مفهوم التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل و الصيغ الأخرى ، يقصد به أنّ صيغة اسم الفاعل لا تؤدّي دور وظيفتها الصرفية ، كما هو ظاهر من بنيتها الشكلية ، و إنّما قد تفيد وظائف صرفية أخرى ، كاسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو صيغة المبالغة ، أو المصدر ، و قد يكون الأمر عكسيا ، إذ لا تؤدّي كلّ صيغة من هذه الصيغ وظيفتها الصرفية ، كما هو باد من شكلها الخارجي ، و إنّما تفيد وظيفة اسم الفاعل .

ثانيا : التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل و صيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم :

#### 1- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و المصدر :

التناوب بين اسم الفاعل و المصدر مسألة لها ذبوعها في العربية ، إذ قد يأتي اسم الفاعل دالّا على المصدر و يأتي المصدر دالّا على اسم الفاعل ، يقول الرّضي الإستراباذي (ت 686 هـ) مؤكدا هذا الأمر :

« وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل » (24) .

#### أ - دلالة اسم الفاعل على المصدر :

يرد اسم الفاعل مفيدا دلالة المصدر في الغالب على بناء " فاعلة " ، وهو بناء مشترك بينهما ، و قد أدّى هذا الاشتراك في البناء إلى التناوب بينهما ، وممّا جاء من المصادر على صيغة اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي في كلام العرب مصدر " واقية " ، إذ يقال : « وقاه الله وقيا ، ووقاية ، وواقية ، أي : صانه و الوقاء ، و الوقاء ، و الوقاية ، و الوقاية ، و الواقية : كلّ ما وقيت به شيئا ، و قال اللحياني : كلّ ذلك مصدر وقيت الشيء » (25) ، ف "واقية " مصدر جاء على هيئة اسم

الفاعل ، ومن مثل ذلك : " الصَّاحَّة " التي تَأرجحت بين معنيين صرفيين ؛ إذ قد تكون دالّة على اسم الفاعل ، وقد تكون دالّة على المصدر<sup>(26)</sup> ، وكذلك " الطَّاعِيَة " ، و العاقبة<sup>(27)</sup> .

وقد أكد القرآن الكريم هذا التناوب بين اسم الفاعل ، والمصدر في قوله تعالى : ( قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ )<sup>(28)</sup> ، فموضع النَّظَر في هذه الآية الكريمة قوله " خَالِصَةٌ " ، والظاهر من بنيتها الشكليّة أنّها اسم فاعل ، إلا أنّ دلالتها وجّهت على أساس أنّها مصدر " الخلاص " ، فيكون معناها : خلاصها وصفاءؤها ، وكونه في يوم القيامة هو أنّ يوم القيامة مظهر صفائها ؛ أي خلوصها من التبعات المنجّرة منها ، وهي تبعات تحريمها ، وتبعات تناول بعضها مع الكفر بالمنعم بها<sup>(29)</sup> .

ونظير هذا التناوب بين اسم الفاعل والمصدر ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ( فَأَمَّا تُمُودُ فَأَهْلِكُوهَا بِالطَّاعِيَةِ )<sup>(30)</sup> ، إذ دلّت صيغة " الطَّاعِيَة " في قالبها الصّرفي على اسم الفاعل ، إلا أنّ دلالتها وجّهت على أساس أنّها مصدر " الطّغيان " ، ويؤيد هذا التناوب ما ورد في قول أبي حيان الأندلسي ( ت 754 هـ ) : « وقال ابن عباس وابن زيد أيضا و أبو عبيدة ما معناه : الطّاعية مصدر كالعاقبة ، فكأنه قال بطغيانهم ، وبدل عليه ( كَذِبَتْ تُمُودُ بِطُغُوهَا ) [ الشمس : 11 ] »<sup>(31)</sup> .

وينفرد الرّمخشري ( ت 538 هـ ) برأي مخالف لأراء كثير من المفسّرين ، حيث أيد مسألة التناوب بين اسم الفاعل و المصدر ، وذلك في قوله تعالى : ( يَعْلمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ )<sup>(32)</sup> ، على الرّغم من إمكان تصنيف هذه الصّيغة ضمن تعدّد الاحتمالات الدلاليّة للصّيغة ، يقول : « الخائنة : صفة للنظرة ، أو مصدر بمعنى الخيانة كالعاقبة بمعنى المعافاة ، و المراد : استراق النَّظَر إلى ما لا يحلّ ، كما يفعل أهل الرّيب »<sup>(33)</sup> ، إذا ، فصيغة " خائنة " دلّت على اسم الفاعل ، و هي في ذلك من باب إضافة الصّفة للموصوف ، و على هذا الأساس يكون تقديرها " الأعين الخائنة " ؛ أي إذا خانت في نظرها ، كما يمكن أن تكون دالّة على المصدر ، و على هذا الأساس يكون تقديرها " الخيانة " ؛ أي : خيانة الأعين . و ممّا هو ملاحظ على هذه الصّيغة أنّ سبب تناوبها يرجع إلى ورودها على بناء " فاعلة " ، و هو بناء مشترك بين اسم الفاعل ، و المصدر ، إذ يرد كلّ منهما على هيئته .

وعلى صعيد صرفيّ آخر تخالف صيغة اسم الفاعل دلالة هيئتها الخارجيّة في قول الحقّ تبارك وتعالى : ( لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغِيَةٍ )<sup>(34)</sup> ، حيث أدّت صيغة " لاغية " دلالة المصدر " اللغو " <sup>(35)</sup> ، وقد تمّ تأكيد هذا المعنى انطلاقاً من مجموعة من الأدلّة ، نذكرها على هذا النحو :

- مجيء المصدر على هيئة اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي في كلام العرب<sup>(36)</sup> .
- مجيء " اللغو " مصدراً في المعنى نفسه ، وذلك في سياق قرآني آخر نفى سماع اللغو في الجنة ، كما في الآيات : ( لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا )<sup>(37)</sup> ، ( لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا )<sup>(38)</sup> ، ( لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا )<sup>(39)</sup> .
- قراءة ابن محيصن : لا يسمع فيها لاغية بالياء ، و الرّفْع ، بتذكير لاغية ؛ لأنّها بمعنى اللغو<sup>(40)</sup> .

واللآفت للنظر في هذه الصّيغة أنّها على الرّغم من تصنيفها ضمن الصّيغ التي تناوبت مع صيغة اسم الفاعل ، إلا أنّ الفراء ( ت 207 هـ ) وجّه دلالتها على أنّها اسم فاعل ؛ أي أنّ مبناها لم يخالف معناها ، وقد استنتج هذا الأمر من خلال قوله : « حالفة على كذب ، وقرأ عاصم و الأعمش و بعض القراء " لا تُسمع " بالتاء ، وقرأ بعض أهل المدينة " لا يُسمع فيها لاغية " : ولو قرئت : " لا تُسمع فيها لاغية " ، و كأنه للقراءة موافق ؛ لأنّ رؤوس الآيات أكثرها بالرفع »<sup>(41)</sup> .

وممّا جاء من المصادر على صيغة اسم الفاعل المصوغ من الفعل غير الثلاثي صيغة " مُخْلِصِينَ " في قوله عزّ وجلّ : ( وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ )<sup>(42)</sup> ، إذ دلّت صيغة " مُخْلِصِينَ " على اسم الفاعل من حيث بناؤها الخارجي ، وعدلت عن هذه الدلالة في سياقها النصّي ، إذ دلّت على المصدر ، يقول الطاهر بن عاشور ( ت 1393 هـ ) مؤكداً هذه الدلالة : « والإخلاصُ تمجيزُ الشيء من مخالطة غيره »<sup>(43)</sup> .

ب- دلالة المصدر على اسم الفاعل :

توجد صورة أخرى للتناوب بين المصدر و اسم الفاعل ، إذ قد يأتي المصدر مؤدياً دلالة اسم الفاعل نحو:

« قولك : رَجُلٌ عَدْلٌ وَ صَوْمٌ » (44) ، و « قولك يَوْمٌ غَمٌّ ، وَ رَجُلٌ نَوْمٌ ، إِنَّمَا تَرِيدُ النَّائِمَ وَ الْغَامَ » (45) ، و « تقول العرب : رَجُلٌ عَدْلٌ ، أَي عَادِلٌ ، وَ رِضَى ، أَي : مَرْضَى ، وَ بَنُو فُلَانٍ لَنَا سَلْمٌ ، أَي : مُسَالِمُونَ وَ حَرْبٌ أَي : مُحَارِبُونَ » (46) ؛ أَي : أَنَّ الْمَصْدَرَ يَخْرُجُ عَنْ دَلَالَتِهِ الْوَضْعِيَّةِ مَفِيداً دَلَالَةَ أَحَدِ الْمَشْتَقَاتِ ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ بِنَاؤُهُ مُخَالَفاً لِمَعْنَاهُ ، وَ يَحْصُلُ هَذَا الْأَمْرُ عَادَةً فِي أَسْلُوبٍ خَاصٍّ يَسْمِيهِ النَّحَاةُ الْوَصْفَ بِالْمَصْدَرِ ، وَ ذَلِكَ قَصْدُ إِفَادَةِ الْمِبَالِغَةِ (47) .

وقد جاء التنزيل العزيز مؤيداً لهذا التناوب في قوله عز وجل: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ) (48) ، فقد وضعت صيغة " غورا " موضع اسم الفاعل " غائرا " ، و ذلك من باب وصف الفاعل بالمصدر ، يقول أبو عبيدة (ت 210 هـ) : « أي غائرا ، و العرب قد تصف الفاعل بمصدره ، و كذلك الاثنين و الجميع على لفظ المصدر » (49) ، و الغرض من هذا الوصف هو المبالغة ، و كأن الماء صارت حقيقته الغور ؛ أي : ذاهب في الأرض إلى مكان بعيد ، حيث لا تتاله الدلاء ، يقول البقاعي (ت 885 هـ) : « و لما كان المقصود المبالغة جعله نفس المصدر ، فقال : غورا ، أي : نازلا في الأرض ، بحيث لا يمكن لكم نيله بنوع حيلة بما دل على ذلك الوصف بالمصدر » (50) . و من مثل هذا التناوب بين اسم الفاعل و المصدر ، قوله جل شأنه : ( ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ) (51) ، إذ حلت صيغة " الغيب " محل اسم الفاعل " غائب " ، مبالغة في الوصف وقد تنبّه على هذا التناوب الزمخشري ، فوقف عندها مشيراً إلى أنها دلت بيناتها الشكلية على المصدر ، ودلت في سياقها النصي على اسم الفاعل ، إضافة إلى دلالة أخرى ممثلة في كونها ظرفاً ، يقول : « وأنا غائب عنه ، خفي عن عينه ، أو هو غائب عني خفي عن عيني ، ويجوز أن يكون ظرفاً ، أي بمكان الغيب ، وهو الخفاء و الاستتار وراء الأبواب المغلقة » (52) .

و من أمثلة ما لا تعبر فيه الصيغ عن معناها من خلال شكلها الخارجي صيغتا " بَغْيًا ، وَ عَدْوًا " في قوله تبارك وتعالى : ( وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا ) (53) ، إذ قام القالبان الصرفيان " بَغْيًا وَ عَدْوًا " مقام القالبيين " بَاغِيْنَ ، وَ عَادِيْنَ " ، و الغرض من هذا التناوب هو إفادتهما معنى الحال و ذلك لأن المصدر يوضع موضع المشتق إذا استعمل في موضع الحال (54) ، يقول المبرد (ت 285 هـ) :

« و من المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدد مسدّه ، فيكون حالا ؛ لأنه قد ناب عنه اسم الفاعل و أغنى غناه ، و ذلك قولهم : قتلته صبيرا ، إنما تأويله صابرا ، أو مصبيرا ، و كذلك جنته مشيا ؛ لأن المعنى جنته ماشيا ... » (55) ، و قد ذهب إلى تأكيد هذا التناوب الألويسي (ت 1270 هـ) في قوله : « بَغْيًا وَ عَدْوًا ، أَي ظَلْمًا وَ اعْتِدَاءً ، وَهُمَا مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ عَلَى الْحَالِ بِتَأْوِيلِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، أَي : " بَاغِيَيْنِ وَ عَادِيَيْنِ ، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ لِأَجْلِهِ ، أَي لِلْبَغْيِ وَ الْعَدْوَانِ » (56) .

فالمصدران " بَغْيًا وَ عَدْوًا " حلاً محل اسمي الفاعلين " بَاغِيْنَ ، وَ عَادِيْنَ " ، و قد أدى هذا التناوب بينهما أيضا إلى اختلاف وظائفهما النحوية ، إذ احتملان المفعول لأجله و الحال في الوقت نفسه ، فتكون الأولى مصدرا للفعل "بغى يبغى" عبر بها عن اسم الفاعل " باغين " ، و تكون الثانية مصدرا للفعل " عدا يعدو" عبر بها عن اسم الفاعل " عادين " ، و هو من باب التناوب بين الصيغتين ، إذا ، فالتوسع في الوظائف الصرفية يفضي بدوره إلى التوسع في الوظائف النحوية .

## 2- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة :

إن الصيغة الصرفية في كثير من الأحيان لا تعبر عن منحائها الحقيقي من خلال شكلها الخارجي إذ بناؤها يعبر عن دلالة معينة مستنبطة من قياس اشتقاقها الصرفي ، لكن حضورها في السياق النصي ينفي عنها دلالتها الأصلية ، ليثبت لها دلالة أخرى ، و من هنا تتبادل الصيغ الأدوار ، إذ قد تأتي صيغة اسم الفاعل دالة على صيغة المبالغة ، و قد ترد صيغة المبالغة مفيدة دلالة اسم الفاعل ، و مردّ هذا التناوب بين الصيغتين إلى أسباب متعددة ، منها :

- دور السياق في تحديد الدلالة ، فهو المرجع الأساس في تأكيد دلالة الصيغة المستنبطة من هيئتها الخارجية أو إثبات دلالة أخرى لها .
  - قراءة الصيغة على أوجه مختلفة ، و هو عامل مهم في توجيه دلالة الصيغة على أوجه مختلفة ، فالنباين في القراءات يفضي حتما إلى تعدد الدلالات .
  - التحويل الذي يحدث بين الصيغ ، إذ تحوّل صيغة اسم الفاعل إلى صيغة المبالغة إذا أفادت دلالتها
- و صيغة المبالغة هي صيغة محوّل في الأصل عن صيغة اسم الفاعل .

#### أ - دلالة اسم الفاعل على صيغة المبالغة :

ورد اسم الفاعل في التنزيل العزيز مفيدا دلالة صيغة المبالغة ، فيكون بذلك مبناه مخالفا لمعناه ، و من ذلك قوله عزّ وجلّ : ( يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ) (57) ، إذ أدّت صيغة " ساحر " في هذا المقام دالتين مختلفتين

انطلاقا من قراءتها على وجهين مختلفين ، حيث قرئت بإثبات الألف والتخفيف ، و هي قراءة ابن كثير ، و نافع و أبي عمرو ، و عاصم ، و ابن عامر ، و قرئت بحذف الألف والتشديد ، أي : سَحَار ، و هي قراءة حمزة

و الكسائي ، و خلف ،(58) ، فإثبات التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و صيغة المبالغة مستنتج من قراءة هذه الصيغة على وجهين مختلفين ؛ فقراءتها بإثبات الألف والتخفيف وجّهت دلالتها على أنّها اسم فاعل ، و قراءتها بحذف الألف والتشديد وجّهت دلالتها على أنّها صيغة مبالغة ، و هو أمر أكده الطاهر بن عاشور( ت 1393 هـ ) في قوله : « وقرأ الجمهور بكلّ ساحر ، وقرأ حمزة و الكسائي ، و خلف ، بكلّ سَحَار على المبالغة في معرفة السحر »(59)

و من مثل هذا التناوب الدلالي الذي كان مرجعه قراءة الصيغة على وجهين مختلفين ، قوله تعالى : ( قَالَ الْمَلَأَ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ) (60) ، إذ وجّهت دلالة هذه الصيغة على أنّها صيغة مبالغة " سَحَار " جاءت على هيئة اسم الفاعل " ساحر " ، و هو الأمر الذي أشار إليه كلّ من القرطبي ( ت 671 هـ ) ، و أبي حيان الأندلسي ( ت 754 هـ ) ، و الألويسي ( ت 1270 هـ ) (61) ، يقول الألويسي مؤكدا دلالتها على المبالغة :

« أي مبالغ في علم السحر ، ماهر فيه » (62) .

و من نظائر التناوب الدلالي بين اسم الفاعل وصيغة المبالغة ، قوله جلّ شأنه : ( أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ) (63) ، فصيغة : " خالدون " دلّت من خلال قالبها الصرفي على اسم الفاعل ، غير أنّ قالبها في الحقيقة لم يعبر عن دلالته كما هو عليه ، وإنما دلّ في سياقه على صيغة المبالغة ، وهذا ما أكده الألويسي في قوله : « وفي النار هم خالدون لعظم ما ارتكبون ، وإيراد الجملة الاسمية للمبالغة في الخلود » (64) .

#### ب - دلالة صيغة المبالغة على اسم الفاعل :

قد يكون الأمر عكسيا ، أي أنّ صيغة المبالغة لا تفيد دلالتها الوضعية المستنبطة من خلال هيئتها الخارجية ، و إنّما تفيد دلالة اسم الفاعل المستنبطة من السياق ، و هو أمر وارد في التنزيل العزيز بكثرة ، و من ذلك ، قول الحقّ تبارك وتعالى : ( وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ ) (65) ، حيث أفادت صيغة " الأمين " دلالة المبالغة ، وذلك انطلاقا ممّا أوحى به شكلها الخارجي ، إذ وردت على بناء " فَعِيل " ، و هو بناء قياسي في أبنية المبالغة ، غير أنّ سياقها أثبت لها دلالة أخرى ممثلة في اسم الفاعل ، يقول البغوي (ت 516 هـ) : « الأمين ، يعني : مَكَّة يأمن فيه الناس في الجاهليّة و الإسلام »(66) .

ومما هو ملاحظ على صيغة " الأمين " أنّها نابت عن صيغة " الأَمِين " ، و يرجع سبب تناوبهما إلى عاملين رئيسين ؛ أولهما : يتجلّى في عامل السياق ، و هو عامل رئيس في التفريق بين معاني الصيغ ؛ فالأمن هو البلد الممثل في مَكَّة المكرّمة ، و هو الذي يأمن كلّ من دخله ، أو من يدخله سيكون آمنا ، و ثانيهما : يتجلّى في أنّ اسم الفاعل يحوّل إلى صيغة المبالغة ، و ذلك لإفادة المبالغة و الكثرة .

و على صعيد صرفي آخر تنوب صيغة " حُصُور " الذالة بناءً على صيغة المبالغة ، و سياقاً على اسم الفاعل ، وذلك في قوله عزّ و جلّ : ( فَذَاتُهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ) (67) ، فحُصُور في هذا المقام وردت بمعنى حاصر أي أنّ : " فَعُول " ورد بمعنى " فَاعِل " ، و هي دلالة ذهب إليها أغلب اللغويين و المفسرين (68) ، يقول الزمخشري ( ت 538 هـ ) : « و الحصور الذي لا يقرب النساء حصرنا أنفسه ، أي : منعناها من الشهوات ، و قيل هو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر » (69) .  
و اللافت للنظر في صيغة " حصور " أنّها صيغة متسعة ، حيث إنّ بناءها أهلها لأن تحمل عدّة دلالات فبالإضافة إلى احتمال دلالتها على اسم الفاعل " حاصر " ، فقد تكون دالةً على اسم المفعول " محصور " ، كما ذهب بعض المفسرين (70) ، و قد تكون دالةً على صيغة المبالغة، مبنًى و معنىً ، كما ذهب البعض الآخر (71) .

### 3- التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة :

توجد صورة أخرى للتناوب بين اسم الفاعل و الصفة المشبهة ، إذ تأتي الصفة المشبهة في حلّة اسم الفاعل ، و يأتي اسم الفاعل في حلّة الصفة المشبهة ، وهو أمر طبيعي تؤثره الصبغ الصرفية بوجه عام ، إذ يحلّ بعضها محلّ بعض ، لتتولد في كلّ مرّة دلالة جديدة تضاف إلى الدلالة الأصلية للصيغة .

#### أ - دلالة اسم الفاعل على الصفة المشبهة :

يرد اسم الفاعل في صورته الشكلية مفيداً لدلالته الوضعية ، غير أنّ إدراجه في سياقه النصّي ، قد يثبت له دلالة أخرى غير دلالاته التي وضع لها ، ومن مثل ذلك ، قوله عزّ و جلّ : ( لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ) (72) ، فصيغة " مقيم " الذالة في قالبها الصرفي على اسم الفاعل المشتق من الفعل " أقام " أدت دور صيغة الصفة المشبهة انطلاقاً مما أدته هذه الصيغة ، وهي في سياقها النصّي ، إذ المراد منها دوام الإقامة في الجنة (73) ، وانطلاقاً أيضاً مما يؤكد معناها الصرفي الدال على ثبات الصفة و دوامها ، وهو الفرق الحاصل بينها وبين المعنى الصرفي لاسم الفاعل الدال على التجدد و عدم الثبات .

فإنّبات مخالفة مبنى الصيغة " مقيم " لمعناها مستنتج من السياق ، و ما يحيط به من قرائن لفظية ؛ إذ الاعتداد بأهميتهما في تحديد المعنى الصرفي للصيغة أمر لا بدّ منه ، فلا يمكن فهم معنى أيّ صيغة على نحو تامّ إلاّ إذا أدرجت ضمن سياقها النصّي و ما يحيط به من قرائن « فالمعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقّق بعلامة ما في سياق ما » (74) .

و يرد اسم الفاعل مفيداً دلالة الصفة المشبهة ، لاسيما إذا وقع في سياق الجملة الاسمية ، و ذلك زيادة في ثباته ، و من مثل ذلك ، قول الحقّ تبارك و تعالى : ( وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ) (75) ، حيث أفادت صيغة " خالدون " دلالة الصفة المشبهة ، و ذلك لارتباطها بالثبات و الدوام و بما تدلّ عليه الجملة الاسمية من الدوام و الثبات أيضاً ، على عكس اسم الفاعل الذي يرتبط بالتجدد و الحدوث يقول الطاهر بن عاشور « وأفادت تحقيق أنّهم صائرون إلى النار بطريق قصر ملازمة النار عليهم في قوله :

" أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ " ؛ لأنّ لفظ أصحاب مؤذن بالملازمة و بما تدلّ عليه الجملة الاسمية من الدوام و الثبات في قوله فيها : " هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ " » (76) .

و يوحي اسم الفاعل بدلالته على الصفة المشبهة إذا كان متصلاً بالخالق عزّ و جلّ ؛ لأنّ الصفات المتعلقة به لا يتخلّلها تجدد و حدوث ، بل إنّها تتسم بالثبات و الدوام ، و من مثل ذلك ، قوله جلّ شأنه :

( ثُمَّ تَرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ) (77) ، فصيغة " عالم " صيغة متصلة بالله عزّ و جلّ ، و هي صفة ليست طارئة ؛ لأنّ الخالق منزّه عن ذلك ، فهو « يعلم ما غاب و ما حضر ، و ما يخفى عليه السرّ و العلانية » (78) .



ب - دلالة الصفة المشبهة على اسم الفاعل :

قد يكون الأمر عكسياً ، أي أنّ صيغة الصفة المشبهة لا تفيد دلالتها الوضعية كما وضعت لها ، و إنما تفيد دلالة اسم الفاعل ، و هو أمر له ذبوع في التنزيل العزيز ، و من ذلك ، قول الحق تبارك وتعالى : ( **أَيُّدًا كُنَّا عِظَامًا نُخْرَعُ** ) [ **النَّازِعَاتُ : 11** ] (79) ، إذ دلت صيغة " نُخْرَعُ " على اسم الفاعل " نَاخِرَةٌ " ، و يرجع السبب في هذا التناوب بين الصيغتين إلى سببين ؛ **أولهما** : قراءة الصيغة بإثبات الألف ، و هي قراءة حمزة ، و الكسائي و أبي بكر (80) ، لتكون بذلك واردة على بناء " فاعِل " ، و هو بناء يصاغ عليه اسم الفاعل من الفعل الثلاثي و **ثانيهما** : موافقة رؤوس الآيات ، فالآيات التي وردت قبل الصيغة و بعدها وردت على بناء " فاعِل " ، و بذلك يتحقق الانسجام و التناسق بين الصيغ ، يقول ابن خالويه ، « والأجود إثبات الألف ليوافق اللفظ ما قبلها وبعدها من رؤوس الآي » (81) .

و علي صعيد صرفي آخر ترد الصفة المشبهة دالة على اسم الفاعل ، و ذلك في قوله تعالى : ( **وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا** ) [ **الإسراء : 8** ] (82) ، حيث أفادت صيغة " حَصِير " دلالة اسم الفاعل " حاصرا " فيكون المراد منها المكان الذي يحصر الكافرين ، فلا يستطيعون الخروج منه ؛ أي : حابساً مانعاً لهم من الخروج (83) .

و مما هو ملاحظ على هذه الصيغة أنّ مبناها قد خالف معناها ، و مرد ذلك إلى ما هو آت :

- تأكيد السياق لدلالة اسم الفاعل " حاصر " بدلا من " حصير "
- ورود بناء " فعيل " في القرآن الكريم كثيرا مفيدا دلالة اسم الفاعل " فاعِل "
- ورود بناء " فعيل " في العربية مفيدا معاني صيغ أخرى ، كالاسم ، و المصدر ، و الصفة المشبهة و صيغة المبالغة ، و اسم الفاعل ، إذا ، فهو بناء مشترك بين هذه الصيغ .

4 - التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و اسم المفعول :

قد يكون التناوب الدلالي حاصلًا بين اسم الفاعل و اسم المفعول ، إذ يرد اسم المفعول على صورة اسم الفاعل و يرد اسم الفاعل على صورة اسم المفعول ، يقول ابن مالك : « **و رُبَّمَا خَلَفَ فَاعِلٌ مَفْعُولًا ، و مَفْعُولٌ فَاعِلًا** » (84) ، و قد أيد التنزيل العزيز هذا التناوب ، و هو على هذا النحو :

أ - دلالة اسم الفاعل على اسم المفعول :

ورد اسم الفاعل في القرآن الكريم دالاً على اسم المفعول بصورة كبيرة ، و من أمثلة ذلك قوله جل شأنه :

( **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ) (85) ، إذ نابت صيغة اسم الفاعل " راضية " عن اسم المفعول " مَرْضِيَةٌ " ، و هو ما يؤكد مخالفة مبنى الصيغة الصرفية لمعناها ، و عليه تكون صيغة " راضية " الدالة بناء على اسم الفاعل ، قد قامت بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة اسم المفعول " مَرْضِيَةٌ " ، مثل : دافق بمعنى مدفوق ، و قد ذهب هذا المذهب الكثير من المفسرين (86) .

و من مثل هذا التناوب الحاصل بين صيغتي اسم الفاعل و المفعول ، قول الحق تبارك و تعالى : ( **خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ** ) (87) ، إذ نابت صيغة " فاعل " عن " مفعول " ، و هو تناوب دلالي يحصل بين الصيغ الصرفية ، إذ يحل بعضها محل بعض ، يقول ابن خالويه : « **الماء الدافق فاعل في اللفظ مفعول في المعنى ، ومعناه من ماء مدفوق ، أي مصبوب ، يقال: دفق ماءهُ و سَفَحَهُ و سَكَبَهُ و صَبَّهُ بمعنى واحد** » (88) .

و مما سبق ذكره ، يتضح أنّ ورود اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول يعود إلى أسباب عدة ، و قد ذكرها الفراء على هذا النحو :

أ - اختيار التراكيب النحوية الصحيحة ، فالصواب أن يكون التركيب " رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ " ، و ليس " رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ ، و " دُفِقَ المَاءُ " ، و ليس " دَفَقَ المَاءُ " ، يقول : « **و لا تتكرن أن يخرج المفعول على فاعل ، ألا ترى قوله : ( من ماء دافق ) [ الطارق : 6 ] ، فمعناه ، و الله أعلم مدفوق ، و قوله : ( في عيشة راضية ) [ الحاقة : 21 ] ، معناها مرضية ... تستدل على ذلك أنك تقول : رَضِيْتُ هذه المَعِيشَةَ ، و لا تقول : رَضِيْتُ ، و دُفِقَ المَاءُ ، و لا تقول : دَفَقَ ، و تقول : كُسِيَ العَرِيَانُ ، و لا تقول : كَسَا ...** » (89) .

ب - إفادة الصيغة لمعنى المدح ، أو الذم ، يقول : « و قوله : ( فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ) ، فيها الرضاء العرب تقول : هذا ليل نائمٌ وسرٌ كاتمٌ ، وماءٌ دافقٌ ، فيجعلونه فاعلا ، و هو مفعول في الأصل ، وذلك : أنهم يريدون وجه المدح أو الذم ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل ، و لو كان فعلا مصرحا لم يُقَل ذلك فيه ؛ لأنه لا يجوز أن تقول للضارب : مضروب ، و لا للمضروب ضارب ؛ لأنه لا مدح فيه ، و لا ذمٌ »<sup>(90)</sup>.

ت - توافق رؤوس الآيات و لهجات بعض القبائل ، و وقوع اسم الفاعل نعتا : أي أن فاعلا عند أهل الحجاز يستعمل عموما بمعنى المفعول ، و ذلك إذا ورد نعتا ، و ممّا ساعد في هذا الأمر توافق رؤوس الآيات ، يقول : « و قوله عزّ و جلّ ( مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ) ، أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المفعول فاعلا إذا كان في مذهب نعت ، كقول العرب : هذا سرٌ كاتمٌ ، و همّ ناصبٌ ، و ليلٌ نائمٌ ، و عيشةٌ راضيةٌ ، و أعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هنّ معهن »<sup>(91)</sup>.

و يسهم السياق إسهاما كبيرا في إحداث التناوب بين الصيغ ، إذ ترد الصيغة في شكلها الخارجي مفيدة دلالة ما ، غير أنّ سياقها النصي يضيف عليها دلالة أخرى غير التي وضعت لها ، و من مثل هذا التناوب قول الحق تبارك و تعالى : ( لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ )<sup>(92)</sup> ، إذ وجهت دلالة صيغة " عاصم " على أنها اسم مفعول جاء في قالب اسم الفاعل ، و المعنى المتعين : لا معصوم من أمره<sup>(93)</sup> ، و عليه فالصيغة على هذا الأساس مخالفة لمبناها ، فهي محتملة دلالة اسم المفعول ، إذ تدلّ على من وقع عليه فعل العصمة ، فلا أحد معصوم من عذاب الله و هلاكه ، إلا من رحمه ، فإنه يُعصم .

و اللافت للنظر في هذا المقام أنّ هذه الصيغة تصنّف ضمن الصيغ التي تناوبت ، كما يمكن عدّها أيضا من الصيغ التي تعددت احتمالاتها الدلالية ؛ لأنها اشتملت على وظيفتين صرفيتين ؛ تمثلت الأولى في دلالتها على اسم المفعول " معصوم " ، و بذلك يكون مبناها مخالفا لمعناها ، و تمثلت الثانية في دلالتها على اسم الفاعل

" عاصم " ، و بذلك يكون مبناها مطابقا لمعناها ؛ أي أنّ الصيغة احتوت في مضمونها دلالتين معا ؛ الأولى بالبناء و الثانية بالتلازم ، إذ إنّ " العاصم و المعصوم متلازمان ، و لا يمكن الفصل بينهما ، و بذلك تكون الصيغة دالة على نفي كلّ عاصم سوى الله عزّ و جلّ ، و على نفي كلّ معصوم سوى من رحمه جلّ جلاله ، و قد تنبّه إلى الجمع بين هاتين الدلالتين كلّ من الأنباري ، و الأصفهاني ، و ابن قيم الجوزية<sup>(94)</sup> ، يقول ابن القيم : « فإنه تعالى لما ذكر العاصم استدعى معصوما مفهوما من السياق ، فكأنه قيل : لا معصوم اليوم من أمره إلا من رحمه فإنه لما قال : ( لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ) بقي الدهن طالبا للمعصوم ، فكأنه قيل : فمن الذي يُعصم فأجيب : " لا يُعصم إلا من رحمه الله " ، و دلّ هذا اللفظ باختصاره و جلالته و فصاحته على نفي كلّ عاصم سواه ، و على نفي كلّ معصوم سوى من رحمه الله فدلّ الاستثناء على أمرين : على المعصوم من هو ، و على عاصمه ، و هو ذو الرحمة ، و هذا من أبلغ الكلام ، و أفصحه و أوجزه و لا يلتفت إلى ما قيل في الآية بعد ذلك »<sup>(95)</sup>.

إذا ، فصيغة " عاصم " حملت دلالتين مزدوجتين في آن واحد ؛ اسم الفاعل على أساس إبقاء الصيغة على بابها ، و اسم المفعول على أساس التناوب الحاصل بين الصيغتين ، لذلك يمكن تصنيفها ضمن الصيغ التي تتناوب فيما بينها ، و في الوقت نفسه ضمن الصيغ التي تتعدّد احتمالاتها الدلالية ، و هو المفهوم الأساس للتوسع الدلالي للصيغ الصرفية ، يقول السامرائي : « فإذا أردت أكثر من معنى في تعبير واحد كان من باب الاتساع في المعنى »<sup>(96)</sup>.

و قد عرّج الألوسي على مثل هذا التناوب بين اسم الفاعل و المفعول ، فيكون مبني الصيغة الصرفية مخالفا لمعناها في قوله عزّ و جلّ : ( وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنِ اتَّبَعْتُمْ شُعْبِيًّا إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ )<sup>(97)</sup> فصيغة " خاسرون " الدالة بناءً على اسم الفاعل ، دلّت في سياقها النصي على اسم المفعول ، و يكون المعنى المركز فيها : مغبونون لاستبدالهم الضلالة بالهدى ، و لفوات ما يحصل لهم بالبخس و التطفيف<sup>(98)</sup>.

ب - دلالة اسم المفعول على اسم الفاعل :

ورد اسم المفعول أيضا مفيدا دلالة اسم الفاعل كثيرا في القرآن الكريم ، ومن أمثلة ذلك قوله جلّ شأنه : ( لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا )<sup>(99)</sup> ، إذ نابت صيغة " مستور " عن صيغة " ساتر " ؛ لأنّ اسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول ، يقول الأخفش الأوسط ( ت 215 هـ ) : « لأنّ الفاعل قد يكون في لفظ المفعول ، كما تقول : " إنك مشؤومٌ علينا وميمونٌ " ، وإما هو : " شائمٌ ويمانٌ " ؛ لأنّه من " شائمهمٌ و يمانهمٌ " ، و الحجاب هاهنا هو الساترُ و قال : " مستورا " »<sup>(100)</sup> .

و اللافت للنظر في هذا المقام أنّ هذه الصيغة تصنّف ضمن الصيغ التي تتناوب فيما بينها ، و في الوقت نفسه ضمن الصيغ التي تتعدّد احتمالاتها الدلالية ، إذ رأى بعض المفسرين أنّها صيغة اخترنت في طبيعتها ثلاث دلالات ؛ أولها : دلالة اسم المفعول بالنظر إلى هيئتها الخارجية " مستور " .  
و ثانيها : النسب ؛ أي : ذو ستر .

و ثالثها : اسم فاعل ؛ لأنّ اسم الفاعل قد يجيء بلفظ المفعول ، و عليه يكون معنى الصيغة مستورا عن عين الكفار ، فلا يرونه ، أو مستورا به الرسول عن رؤيتهم ، و نسب الستر إليه لما كان مستورا به<sup>(101)</sup> .  
و يستنتج ممّا سبق ذكره أنّ النظم القرآنيّ أثر التعبير عن كلّ هذه المعاني بصيغة واحدة ممثلة في اسم المفعول " مستور " لما تنطوي عليه هذه الصيغة من شحنة دلالية كبيرة وسعت نطاق المعنى توسيعا لا مثيل له .

و من أمثلة هذا التناوب الحاصل بين صيغتي اسم المفعول و اسم الفاعل ، قول الحق تبارك و تعالى :  
( فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَىٰ مَسْحُورًا )<sup>(102)</sup> ، حيث أفادت صيغة " مسحور " الواردة على بناء " مفعول " دلالة اسم الفاعل " ساحر " ، وهو من باب تناوب الصيغتين ، يقول الطبري ( ت 310 هـ ) :  
« و قد يجوز أن يكون المراد ، إنّي لأظنك يا موسى ساحرا ، فوضع مفعول موضع فاعل ، كما قيل ، إنك مشؤومٌ علينا وميمونٌ وإنما هو شائمٌ ، و يامنٌ و قد تأول بعضهم حجابا مستورا ، بمعنى حجابا ساترا ، و العرب قد تخرج فاعلاً بلفظ مفعول كثيرا »<sup>(103)</sup> .

و على الرّغم من القول بأنّ هذه الصيغة أفادت سياقاً دلالة اسم الفاعل ، إلا أنّ هناك من أبهاها على بابها ، و هو أمر مثبت في قول ابن قيم الجوزية « أنّ المسحور على بابيه ، وهو من سحر حتى جُنّ فقالوا : مسحورٌ ، مثل مجنون زائل العقل ، لا يعقل ما يقول ، فإنّ المسحور الذي لا يتعقّب : هو الذي قد فسد عقله بحيث لا يدري ما يقول ، فهو كالمجنون »<sup>(104)</sup> .

ويستنتج ممّا سبق ذكره أنّ صيغة " مسحور " في هذا المقام احتملت وظيفتين صرفيتين ؛ اسم المفعول على أساس معناها الوضعي ، و اسم الفاعل على أساس التناوب بين الصيغتين ، إذ يوضع مفعول موضع فاعل ، و بذلك تكون الصيغة قد اخترنت في طبيعتها معنيين صرفيين ، و هما اسم الفاعل و المفعول معا ، كما اخترنت أيضا معنيين سياقيين ، و هما : أنّ فرعون يرى موسى مسحورا بسبب كلامه الغريب عن نهج فرعون في قومه ، فكأنه قال له " سحرت فاختلّ عقلك " ، و لذلك اختلّ كلامك و ادّعت ما ادّعت<sup>(105)</sup> ، و يراه أيضا ساحرا بسبب ما رآه منه من قلب العصا ونحوه<sup>(106)</sup> .

وفحوى القول في هذه الصيغة أنّها باعتمادها على قالب صرفي واحد استطاعت أن تشمل معنيين صرفيين في آن واحد ، و قد يكون التناوب الدلالي بين اسم الفاعل و اسم المفعول راجعا إلى قراءة الصيغة على وجهين مختلفين ؛ إذ يفصي هذا التباين في القراءات إلى التباين أيضا في الدلالات ، و من ذلك ، قول الحق تبارك و تعالى : ( وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ )<sup>(107)</sup> .

إذ وجّهت دلالة صيغة " مخلصين " بقراءة فتح اللام ، و هي قراءة أبي جعفر ، و نافع ، و عاصم ، و حمزة و الكسائي ، و خلف<sup>(108)</sup> على أنّها اسم مفعول من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " أخلص " ، و على هذا الأساس يكون المعنى : أنّ يوسف عليه السلام وقع عليه فعل الإخلاص ؛ أي : أنّه كان ممّن اجتباهم الله و اختارهم ، و أخلصهم من كلّ سوء ، و وجّهت بقراءة كسر اللام ، و هي قراءة ابن عامر ، و ابن كثير ، و أبي عمرو ، و يعقوب<sup>(109)</sup> ، على أنّها اسم فاعل من الفعل الثلاثي المزيد بحرف " أخلص " ، و على هذا الأساس يكون المعنى أنّ يوسف عليه السلام هو من قام بفعل الإخلاص ، و هو ممّن أخلص طاعته لله<sup>(110)</sup> .

إذا ، فصيغة " مُخْلِصِينَ " حملت دلالتين مزدوجتين في آن واحد ؛ اسم المفعول على أساس قراءة الصَّيْغَةَ بفتح لامها ، و بذلك تكون باقية على بابها الأصلي ، و اسم الفاعل على أساس قراءة الصَّيْغَةَ بكسر لامها ، و بذلك تكون خرجت عن بابها الأصلي ، و هما دلالتان متلازمتان ، لا يمكن الفصل بينهما ، يقول **القرطبي** : « .... و قد كان يوسف عليه السَّلام بهاتين الصَّفتين ؛ لأنَّه كان مُخْلِصًا في طاعة الله تعالى مُسْتَخْلَصًا لرسالة الله تعالى » (112).

و عليه ، فإنَّه **يستنتج** ممَّا سبق ذكره أنَّ التَّنَابُوبَ الدَّلَالِيَّ بَيْنَ صِيغَتِي اسْمِ الْمَفْعُولِ وَ اسْمِ الْفَاعِلِ يَعُودُ إِلَى أسباب متعدِّدة ، منها :

- مجيء اسم الفاعل بلفظ اسم المفعول في كلام العرب و لغة التَّنَزِيلِ .
  - دور السِّبَاقِ فِي تَحْدِيدِ الدَّلَالَةِ ، فَهُوَ الْمَرْجِعُ الْأَسَاسُ فِي تَأْكِيدِ دَلَالَةِ الصَّيْغَةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنْ هَيْئَتِهَا الْخَارِجِيَّةِ أَوْ إِثْبَاتِ دَلَالَةِ أُخْرَى لَهَا .
  - قراءة الصَّيْغَةَ عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلَفَةٍ ، وَ هُوَ عَامِلٌ مَهْمٌ فِي تَوْجِيهِ دَلَالَةِ الصَّيْغَةَ عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلَفَةٍ ، فَالْتَّنَابُوبُ فِي الْقُرَاءَاتِ يَفْضِي حَتْمًا إِلَى تَعَدُّدِ الدَّلَالَاتِ .
- وفحوى القول** في هذه المباحثة أنَّ للتَّنَابُوبَ الدَّلَالِيَّ بَيْنَ الصَّيْغِ الصَّرْفِيَّةِ قِيَمَةً دَلَالِيَّةً كَبِيرَةً ، إِذْ إِنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْمَعْنَى الْكَامِنَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَارِدَةِ فِي السِّبَاقِ فَحَسْبُ ، بَلْ تَتَمُّ فِي ذَاتِ الْوَقْتِ عَمَلِيَّةٌ اسْتِحْضَارٌ لِلْكَلِمَةِ الْمُنُوبِ عَنْهَا وَ مَا يَنْجَرُّ عَنْهَا مِنْ مَعَانٍ ، فَتَحْدُثُ عَمَلِيَّةٌ مَرَاوِجَةٌ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، الْمُنُوبَةِ عَنْهَا وَ النَّائِبَةِ ، وَ مِنْ ثَمَّ تَزَاوُجُ الْمَعْنِيَيْنِ مِمَّا يُوَدِّي فِي النِّهَايَةِ إِلَى إِثْرَاءِ الْمَعْنَى (113) .

#### نتائج البحث :

#### توصُّلُ البَحْثِ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ ، أَهْمُهَا :

- التَّنَابُوبُ بَيْنَ الصَّيْغِ الصَّرْفِيَّةِ يُوَدِّي إِلَى تَوْسِيعِ الْمَعْنَى وَ إِثْرَائِهِ ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذَا التَّنَابُوبَ لَا يَلْغِي مَعْنَى بِمَعْنَى أُخْرٍ ، بَلْ يَثْبُتُ مَعْنِيَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ ، وَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ وُجُودَ صِيْغَةٍ بَدِيلَةٍ عَنْ صِيْغَةٍ أُخْرَى فِي السِّبَاقِ يُوَدِّي إِلَى حُضُورِ مَعْنِيَيْنِ ؛ مَعْنَى مَفْهُومٍ مِنَ الْبِنْيَةِ السُّطْحِيَّةِ لِلصَّيْغَةِ ، وَ مَعْنَى عَمِيقٍ مُسْتَنْتَجٍ مِمَّا تَخْتَزِنُهُ الصَّيْغَةُ .
- التَّنَابُوبُ بَيْنَ صِيْغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَ بَقِيَّةِ الصَّيْغِ الْأُخْرَى غَالِبًا مَا يَكُونُ عَكْسِيًّا ، إِذْ تَرْدُ صِيْغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ مَفِيدَةٌ دَلَالَةً الصَّيْغِ الْأُخْرَى ، وَ تَرْدُ هَذِهِ الصَّيْغِ مَفِيدَةٌ دَلَالَةً اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَكُلُّ صِيْغَةٍ لَهَا قَابِلِيَّةٌ أَنْ تَحَلَّ مَحَلَّ الْأُخْرَى ، كَمَا أَنَّ التَّنَابُوبَ بَيْنَ الصَّيْغِ يَشِيرُ إِلَى مَدَى الْقُدْرَةِ عَلَى تَطْوِيعِ الصَّيْغَةِ ، بِحَيْثُ تَحْوُلُ مِنْ صِيْغَةٍ سَطْحِيَّةٍ تَحْمِلُ مَعْنَىً وَاحِدًا إِلَى صِيْغَةٍ تَوْلِيدِيَّةٍ تَحْمِلُ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَعَانِي .
- التَّنَابُوبُ بَيْنَ الصَّيْغِ الصَّرْفِيَّةِ يَشِيرُ إِلَى أَنَّهَا صِيْغٌ إِنتَاجِيَّةٌ ، فَهِيَ لَيْسَتْ هَامِدَةٌ ، أَوْ سَاكِنَةٌ ، بَلْ هِيَ صِيْغٌ حَيَّةٌ تَسْتَمَدُّ حَيَوِيَّتَهَا وَ نَشَاطَتَهَا مِنَ السِّبَاقِ ، لِذَلِكَ فَإِنَّ دَلَالَتَهَا تَتَجَدَّدُ ، وَ تَتَعَدَّدُ بِتَجَدُّدِ وَ تَعَدُّدِ سِيَاقَاتِهَا ، وَ هَذَا مَرْدَهُ إِلَى سَبَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَ مُخْتَلَفَةٍ ؛ مِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى طَبِيعَةِ الصَّيْغَةِ فِي حَدِّ ذَاتِهَا ؛ إِذْ كَلَّ صِيْغَةُ لَهَا قَابِلِيَّةٌ لِأَنَّ تَنُوبَ عَنْ صِيْغَةٍ أُخْرَى ، وَ مِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى ظُرُوفِ أُخْرَى ؛ كَالْإِسْهَامِ فِي تَوْسِيعِ الْمَعْنَى ، وَ تَدَاخُلِ الْأَبْنِيَّةِ وَ اخْتِلَاطِهَا ، وَ اخْتِلَافِ وَجْهِ الْقُرَاءَاتِ ... وَ غَيْرِهَا .
- التَّنَابُوبُ الدَّلَالِيَّ الْحَاصِلُ بَيْنَ صِيْغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَ بَقِيَّةِ الصَّيْغِ الْأُخْرَى مَظْهَرٌ مِنَ التَّوَسُّعِ الدَّلَالِيِّ لِلصَّيْغِ الصَّرْفِيَّةِ ، فَصِيْغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ لَمْ تَعْبُرْ عَنْ مَنَاحِهَا الْحَقِيقِي كَمَا وَضَعَتْ لَهُ ، وَ إِنَّمَا عَبَّرَتْ عَنْ دَلَالَاتٍ أُخْرَى غَيْرِ الَّتِي وَضَعَتْ لَهَا فِي الْأَصْلِ ؛ كَدَلَالَاتِهَا عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَوْ صِيْغَةِ الْمَبَالِغَةِ ، أَوْ الصَّفَةِ الْمَشْبِهُةِ ، أَوْ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَ قَدْ كَانَ الْأَمْرُ عَكْسِيًّا بِالنَّسْبَةِ لِهَذِهِ الصَّيْغِ ، إِذْ دَلَّتْ كُلُّ صِيْغَةٍ مِنْ هَذِهِ الصَّيْغِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَ هِيَ مَسْأَلَةٌ لَهَا ذِيوعُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ ، إِذْ تَحَلَّ الصَّيْغِ مَحَلَّ بَعْضِهَا .
- وَرَدَتْ صِيْغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاطِنِ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ ؛ أَيَّ أَنَّ مَبْنَاهَا مُطَابِقٌ لِمَعْنَاهَا وَ هِيَ بِهَذِهِ الْحَالَةِ تَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ التَّنَابُوبِ .
- يَقُومُ تَصْنِيفُ صِيْغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى رَكِيزَتَيْنِ أُسَاسِيَّتَيْنِ ؛ تَتَمَثَّلُ الرَّكِيزَةُ الْأُولَى فِي إِدْرَاجِهَا ضَمْنَ ظَاهِرَةِ تَنَابُوبِ الصَّيْغِ ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ عَلَى هَيْئَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعْبَّرَةٌ عَنْ صِيْغٍ أُخْرَى ، فَلَيْسَتْ تَفْهَمُ صِيْغَتَهَا ، كَمَا هِيَ فِي ظَاهِرِهَا ، إِذْ إِنَّ مَعْنَاهَا مُخَالِفٌ لِمَبْنَاهَا ، وَصُنِّفَتْ فِي الرَّكِيزَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى أُسَاسِ إِدْرَاجِهَا ضَمْنَ تَعَدُّدِ الْإِحْتِمَالَاتِ الدَّلَالِيَّةِ .

## التناوب الدلالي بين صيغة اسم الفاعل وصيغ صرفية أخرى في القرآن الكريم

- للسياق دور كبير في تحديد المنحى الحقيقي لصيغة اسم الفاعل ، و بقية الصيغ الأخرى التي نابت عنها ، فهو الذي يدرجها ضمن دائرة التناوب ، وهو من يدرجها ضمن دائرة عدم التناوب و الاحتمال .

### الهوامش :

- 1- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ، مكة المكرمة ط2 1399 هـ - 1979 م ، ص 158 .
- 2- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النّجار ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة بيروت ، لبنان ، ج2 ، ص 488 .
- 3- البيت لسُحَيْمِ عِبْدِ بَنِي الْحَسْحَاسِ ، و صدره ، عُمَيْرَةٌ وَدَّخُ إِذْ تَجَهَّزْتُ غَادِيًا ، انظر ديوانه ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصريّة ، القاهرة ، 1369 هـ - 1950 ، ص 16 ، و قد ورد في هامش الخصائص ، ج2 ، ص 488 على هذا النحو أيضا .
- 4- الفالِجُ ، الجَمَلُ ذُو السَّنَامِينَ الضَّخَمُ ، والفالِجُ ، مكيالٌ ضَخْمٌ ، الفالِجُ فِي الْقَمَارِ ، الْقَامِرُ ، الْفَالِجُ ، رِيحٌ تَأْخُذُ الْإِنْسَانَ ، يَرْتَعَشُ مِنْهَا ، كَمَا وَرَدَ فِي مَعْجَمِ الْعَيْنِ ، ج 3 / ص 336 ، بَابُ الْفَاءِ ، مَادَّةُ ( فَلَجٌ ) .
- 5- الْعَائِرُ ، كَلَّمَا أَعَلَّ الْعَيْنَ فَعَقَرَ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ تُغْمَضُ لَهُ ، وَلَا يَتِمَكَّنُ صَاحِبُهَا مِنَ النَّظَرِ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ كَأَنَّهَا تُعَوَّرُ ، كَمَا وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ، م 4 ، ج 35 ، ص 3165 ، بَابُ الْعَيْنِ ، مَادَّةُ ( عَوَّرَ ) .
- 6- الْبَاغِرُ ، مِنْ بَغَرَ ، الْبَغْرُ ، ضَرْبٌ بِالرَّجْلِ وَالْعَصَا ، كَمَا وَرَدَ فِي مَعْجَمِ الْعَيْنِ ، ج 1 ، ص 153 ، بَابُ الْبَاءِ مَادَّةُ ( بَغَرَ ) .
- 7- ابن جنّي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 488 - 489 .
- 8- ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، الصحاحي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسُنَنُ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا ، عُلِّقَ عَلَيْهِ وَوَضَعَ حَوَاشِيَهُ أَحْمَدُ حَسَنُ بَسِجٍ ، مَنَشُورَاتُ مُحَمَّدِ عَلِيِّ بِيضُونِ ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بِيْرُوتَ ، لِبْنَانِ ، ط1 ، 1418م - 1997هـ ، ص 168 .
- 9- البيت لجريز ، انظر ديوانه ، دار بيروت للطباعة والنشر ، لبنان ، 1406 هـ - 1986 م ، ص 314 ، و قد ورد على هذا الشكل : إِنَّ الْبَلْبِيَّةَ مَنْ يُمَلِّ حَدِيثَهُ فَانُشِخْ فُوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَامِقِ .
- 10- ابن فارس ، المصدر السابق ، ص 168 .
- 11- الثّعالي ، أبو منصور ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، فقه اللغة و أسرار العربيّة ، تحقيق ياسين الأيوبي المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1420هـ - 2000م ، القسم الثّاني ، ص 365 .
- 12- الثّعالي ، المصدر نفسه ، ص 365 .
- 13- الثّعالي ، المصدر نفسه ، ص 365 - 366 .
- 14- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، المخصّص ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ط1 1331هـ ، ج 15 ، ص 70 .
- 15- ابن سيده : المصدر نفسه ، ص 70-71 .
- 16- السّيوطي ، جلال الدّين ، المزهري في علوم اللّغة و أنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ج2 ، ص 89 .
- 17- أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فنّ الصّرف ، مراجعة وشرح حجر عاصي ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1999م ، ص 46-48 .
- 18- التناوب الدلالي : هو إحلال صيغة محلّ صيغة أخرى ، أو نيابة صيغة عن صيغة أخرى ؛ أي قيام صيغة ما بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى ، إذ لا تعتبر الصيغة عن دلالتها كما تحدّدها

- هيتها الخارجية ، بل تفيد دلالات أخرى غير التي وضعت لها في الأصل ، كورود (فَاعِل) بمعنى (مَفْعُول) ، و (مَفْعُول) بمعنى (فَاعِل) ، وورود (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) أو (مَفْعُول) إلى غير ذلك من الصيغ التي تتناوب فيما بينها ، و هي مسألة أشار إليها العلماء القدماء ، أما التداخل الدلالي : فهو اختلاط الصيغ فيما بينها ، بحيث يصعب التفرقة بينها ، وذلك لاشتراكها شكلا ، كاشتراك بعض صيغ اسم الفاعل و المبالغة ، و الصفة المشبهة ، و المصدر ، وكذلك اشتراك بعض صيغ اسم المفعول ، و المصدر الميمي ، و اسمي الزمان و المكان من الفعل غير الثلاثي ، أو بين المبالغة و اسم الآلة ، فهذا الاشتراك بين الصيغ المتقفة مبنى هو الذي يؤدي إلى التداخل فيما بينها ، فيحصل بذلك التناوب .
- 19- إسماعيل أحمد عمارة ، المشتقات نظرة مقارنة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 56 ، السنة الثالثة و العشرون ، 1999م ، ص 54-55 .
- 20- انظر: فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية في العربية ، دار عمان ، الأردن ، ط2 ، 1428هـ- 2007 م ، ص 25 ، 101-102-103 .
- 21- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، يوسف الشيخ البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1991 م ، ج3 ، ص 104-105 .
- 22- تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 ، ص 163 .
- 23- تمام حسّان ، المرجع نفسه ، ص 165 .
- 24- الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسين ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج1 ، ص177 .
- 25- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ، لسان العرب ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1401 – 1981 م ، م6 ، ج54 ، ص 4901 باب الواو ، مادة (وقى) .
- 26- ابن منظور ، المصدر نفسه ، م4 ، ج28 ، ص 2407 ، باب الصاد ، مادة (صَخَخ) .
- 27- ابن منظور ، المصدر نفسه ، م4 ، ج30 ، ص 2678 ، باب الطاء ، مادة (طغى) ، م4 ، ج34 ، ص 3018 ، باب العين ، مادة (عفا) .
- 28- سورة الأعراف : الآية 32 .
- 29- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير و التنوير ، دار سحنون للنشر و التوزيع ، تونس ، م4 ، ج8 ، ص 97 .
- 30- سورة الحاقة : الآية 05 .
- 31- الأندلسي ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف ، البحر المحيط ، دراسة و تحقيق و تعليق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1413 هـ – 1993 م ، ج 8 ، ص 315 – 316 ، و انظر أيضا السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، دط ، دت ، ج 10 ، ص 424 ، و الشوكاني محمد بن علي بن محمد ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير ، اعتنى به و راجع أصوله يوسف الغوش ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 29 ، ص 1523 .
- 32- سورة غافر : الآية 19 .

- 33- الرّمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون التّأويل في وجوه التّأويل و بهامشه الانتصاف للإمام أحمد بن المنير ، علّق على مشكله و شرح أبياته و معضله الشّريريني شريفة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1433هـ-2012 م ، م 4 ، ص 50 .
- 34- سورة الغاشية : الآية 11 .
- 35- النّحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل ، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ، لبنان ، 1409 هـ - 1988 م ، ج 5 ، ص 212 ، ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 1985 م ص 68 ، الرّمخشري ، المصدر السّابق ، م 4 ، ص 575 ، البيضاوي ناصر الدّين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازي ، أنوار التّنزيل و أسرار التّأويل المسمّى تفسير البيضاوي ، حقّقه و علّق عليه و خرّج أحاديثه و ضبط نصّه محمّد صبحي بن حسن حلّاق محمود أحمد الأطرش ، دار الرّشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسّسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 1421 هـ 2000 م ، م 3 ، ج 30 ، ص 527 ، الطّاهر بن عاشور ، المصدر السّابق ، م 12 ، ج 30 ص 299 .
- 36- ابن مالك ، جمال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله ، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق محمّد كامل بركات ، المكتبة العربيّة ، القاهرة ، مصر ، 1387 هـ - 1967 م ، ص 207 .
- 37- سورة مريم : الآية 62 .
- 38- سورة الواقعة : الآية 25 .
- 39- سورة النّبا : الآية 35 .
- 40- أبو جعفر النّحاس ، المصدر السّابق ، ج 5 ، ص 212 .
- 41- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ، معاني القرآن ، قدّم له و علّق عليه و وضع حواشيه و فهارسه ، إبراهيم شمس الدّين ، ط 1 1423 هـ - 2002 م ، منشورات ، محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت لبنان ، م 3 ، ص 147 .
- 42- سورة الأعراف : الآية 29 .
- 43- الطّاهر بن عاشور : المصدر السّابق ، م 4 ، ج 8 ، ص 88 .
- 44- الرّضّي الإسترابادي ، المرجع السّابق ، ج 1 ، ص 176 .
- 45- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق و شرح عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرّفاعي بالرياض ، ط 2 ، 1402 هـ - 1982 م ، ج 4 ، ص 43 .
- 46- الثّعالي ، المصدر السّابق ، القسم الثّاني ، ص 367 .
- 47- سيبويه ، المصدر السّابق ، ج 2 ، ص 120 ، ابن جنّي ، المصدر السّابق ، ج 3 ، ص 189 ، 259 - 260 .
- 48- سورة الملك : الآية : 30 .
- 49- معمر بن المثنّى الثّيمي ، أبو عبيدة ، مجازُ القرآن ، عارضه بأصوله و علّق عليه محمّد فؤاد سيزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 1 ، ص 403 - 404 .
- 50- البقاعي ، برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ، نَظْمُ الدُّرَرِ فِي تَنَاسُبِ الآيَاتِ وَ السُّورِ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 20 ، ص 271 - 272 .
- 51- سورة يوسف : الآية : 50 .
- 52- الرّمخشري ، المصدر السّابق ، م 2 ، ص 439 .
- 53- سورة يونس : الآية 90 .
- 54- سيبويه ، المصدر السّابق ، ج 1 ، ص 370 ، المبرّد ، أبو العباس ، محمّد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، 1415 هـ ، 1994 م ، ج 3 ، ص 234 .
- 55- المبرّد ، المصدر السّابق ، ج 3 ، ص 234 .

- 56- الألويسي ، أبو الفضل شهاب الدّين ، السيّد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني ، تحقيق وتخريج ، السيّد محمّد السيّد ، سيّد إبراهيم عمران ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر 2005 م ، 6 ، ج 11 ، ص 232 .
- 57- سورة الأعراف : الآية 112 .
- 58- ابن خالويه ، الحُجّة في القراءات السّبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشّروق ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1399 هـ ، 1979 م ، ص 160 ، الأصبهاني ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ، المبسوط في القراءات العشر ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق ، دط ، ص 112 ، أبو زرعة ، عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة ، حُجّة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1418 هـ ، 1997 م ، ص 291 - 292 ، ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدّين عبد الرّحمن بن علي بن محمّد ، زاد المسير في علم التّفسير ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1423 هـ ، 2002 م ، ص 510 ، الرّازي ، فخر الدّين محمّد بن عمر ، تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتّفسير الكبير و مفاتيح الغيب ، دار الفكر للطباعة و النّشر و التّوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1401 هـ ، 1981 م ، ج 14 ، ص 208 ، أبوحيّان الأندلسي ، المصدر السّابق ، ج 4 ، ص 360 ، السّمين الحلبي ، المصدر السّابق ، ج 5 ، ص 407 - 408 .
- 59- الطّاهر بن عاشور ، المصدر السّابق ، م 4 ، ج 9 ، ص 45 .
- 60- سورة الأعراف : الآية 109 .
- 61- القرطبي ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن ، راجعه و ضبطه و علّق عليه محمّد إبراهيم الحفناوي ، خرّج أحاديثه محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 1431 هـ - 2010 م ، م 4 ، ج 7 ، ص 224 ، أبو حيّان الأندلسي ، المصدر السّابق ، ج 5 ، ص 132 ، الألويسي المصدر السّابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 31 .
- 62- الألويسي ، المصدر السّابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 31 .
- 63- سورة التّوبة : الآية 17 .
- 64- الألويسي ، المصدر السّابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 335 .
- 65- سورة التّين : الآية 03 .
- 66- البيهقي ، أبو محمّد الحسين ، تفسير البيهقي " معالم التّنزيل " ، حققه و خرّج أحاديثه ، محمّد عبد الله النّمّر عثمان جمعة خميريّة ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنّشر و التّوزيع ، الرّياض ، 1412 هـ ، 1992 م ، م 8 ، ج 30 ، ص 471 .
- 67- آل عمران : الآية 39 .
- 68- الفراء ، المصدر السّابق ، م 1 ، ص 151 ، الزّجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ، معاني القرآن و إعرابه شرح و تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1408 هـ ، 1988 م ، ج 1 ، ص 406 - 407 ، الرّاغب الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمّد ، المفردات في غريب القرآن ، تمّ التّحقيق و الإعداد بمركز الدّراسات و البحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، النّاشر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ج 1 ، ص 158 ، كتاب الحاء ، الحاء و ما يتّصل بها ، مادّة ( حَصَرَ ) ، الرّمخشري ، المصدر السّابق ، م 1 ، ص 336 .
- 69- الرّمخشري ، المصدر نفسه ، المجلّد نفسه ، الصّفحة نفسها .
- 70- ابن قتبية ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم ، تفسير غريب القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار الكتب العلميّة بيروت ، لبنان ، 1398 هـ - 1979 م ، ص 105 ، ابن الجوزي ، المصدر السّابق ، ص 192 ، الشّوكاني المصدر السّابق ، ج 3 ، ص 216 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السّابق ، م 2 ، ج 3 ، ص 241 .
- 71- البيضاوي ، المصدر السّابق ، م 1 ، ج 3 ، ص 259 ، الألويسي ، المصدر السّابق ، م 2 ، ج 3 ، ص 200 .



- 72- سورة التوبة : الآية 21 .
- 73- الألوسي ، المصدر السابق : م5 ، ج9 ، ص 335 .
- 74- تَمَام حَسَان ، المرجع السابق ، ص 163 .
- 75- سورة الأعراف : الآية 36 .
- 76- الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق : م4 ، ج8 ، ص 106 .
- 77- سورة التوبة : الآية 94 .
- 78- الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن ، مَجْمَعُ البَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1427 هـ ، 2006 م ، ج 5 ، ص 82 .
- 79- سورة النازعات : الآية 11 .
- 80- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ، الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط 1 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 4 ص 514 ، أبو زرعة ، المصدر السابق ، ص 748 .
- 81- ابن خالويه ، المصدر السابق ، ص 362 .
- 82- الإسراء : الآية 8 .
- 83- الرّاغِب الأصفهاني ، المصدر السابق ، ج 1 ، ص 158 ، كتاب الحاء ، الحاء و ما يتصل بها ، مادة ( حَصَرَ ) ، الألوسي ، المصدر السابق ، م 8 ، ج 15 ، ص 31 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 6 ج 15 ، ص 39 .
- 84- ابن مالك ، المرجع السابق ، ص 136 .
- 85- سورة الحاقة : الآية 21 .
- 86- الفراء ، المصدر السابق ، م 3 ، ص 80 ، الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل أي القرآن هذبّه وحقّقه و ضبط نصّه و علّق عليه بشار عواد معروف ، عصام فارس الحرثاني ، ط 1 ، 1415 هـ 1994 م ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، م 7 ، ص 362 ، العُكْبَرِي أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، التّبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دط ، دت ، القسم الثاني ص 1237 ، السّمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 10 ، ص 334 ، النّعالبي ، عبد الرّحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد ، الجواهرُ الحسانُ في تفسير القرآن ، حقق أصوله على أربع نسخ خطية ، وعلّق عليه ، وخرّج أحاديثه علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه عبد الفتّاح أبو سنّة ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، دار إحياء التّراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، ج 5 ص 363 ، الألوسي ، المصدر السابق ، م 15 ، ج 29 ، ص 71 .
- 87- سورة الطّارق : الآية 6 .
- 88- ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص 45 .
- 89- الفراء ، المصدر السابق ، م 1 ، ص 334 .
- 90- الفراء ، المصدر نفسه ، م 3 ، ص 80 .
- 91- الفراء ، المصدر نفسه ، م 3 ، ص 143 – 144 .
- 92- سورة هود : الآية 11 .
- 93- الفراء ، المصدر السابق ، م 1 ، ص 333 – 334 ، ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار التّراث ، القاهرة ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م ، ص 296 ، الرّجّاج المصدر السابق ، ج 3 ، ص 45 ، ابن فارس ، المصدر السابق ، ص 168 ، النّعالبي ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص 365 ، أبو حيّان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 227 ، السّمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 332 ، الطاهر بن عاشور ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 12 ، ص 77 .

- 94- الأنباري ، محمد بن القاسم ، الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت لبنان ، 1407هـ-1987 م ، ص 128 - 129 ، الأصفهاني ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 438 كتاب العين ، باب العين ، مادة ( عَصَم ) ، ابن قَيْم الجَوْزِيَّة ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بدائع الفوائد ، تحقيق علي بن محمد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم للفوائد للنشر و التوزيع جدّة ، السعودية ، م 3 ، ص 940 .
- 95- ابن قَيْم الجَوْزِيَّة ، المصدر نفسه ، المجلّد نفسه ، الصّفحة نفسها .
- 96- فاضل صالح السّامرائي ، الجملة العربيّة و المعنى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ 2000 م ، ص 170 .
- 97- سورة الأعراف : الآية 90 .
- 98- الألوسي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 9 ، ص 11 .
- 99- سورة الإسراء : 45 .
- 100- الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1411هـ ، 1990 م ، ج 2 ، ص 424 ، و انظر أيضا أبو جعفر النّحاس ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 426 .
- 101- أبو حيان الأندلسي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 39 ، الألوسي ، المصدر السابق ، م 8 ، ج 15 ، ص 121 .
- 102- سورة الإسراء : 101 .
- 103- الطّبري ، المصدر السابق ، م 5 ، ص 72 .
- 104- ابن قَيْم الجوزية ، المصدر السابق ، م 2 ، ص 744 .
- 105- الألوسي ، المصدر السابق ، م 8 ، ج 15 ، ص 251 .
- 106- الألوسي ، المصدر نفسه ، المجلّد نفسه ، الجزء نفسه ، الصّفحة نفسها .
- 107- سورة يوسف : 24 .
- 108- الأصبهاني ، المصدر السابق ، ص 246 ، أبو زرعة ، المصدر السابق ، ص 359 ، القيسي أبو محمد مكي بن أبي طالب ، الكُتُبُ عن وجوه القراءات السّبع و عللها و حججها ، تحقيق محيي الدين رمضان مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1404 هـ ، 1984 م ، ج 2 ، ص 9 ، ابن الجوزي المصدر السابق ، ص 692 .
- 109- السّمين الحلبي ، المصدر السابق ، ج 6 ، ص 470 .
- 110- الأصبهاني ، المصدر السابق ، ص 246 ، أبو زرعة ، المصدر السابق ، ص 358 ، القيسي ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 09 - 10 ، ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ص 692 .
- 111- الشّوكاني ، المصدر السابق ، ج 12 ، ص 691 .
- 112- القرطبي ، المصدر السابق ، م 5 ، ج 12 ، ص 155 .
- 113- فتح الله أحمد سليمان ، الأسلوبية - مدخل نظري ودراسة تطبيقية - الناشر مكتبة الآداب ( علي حسن ) القاهرة ، مصر ، 1425 هـ ، 2004 م ، ص 91 .
- قائمة المصادر و المراجع :**
- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
- الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، ( ت 215 هـ ) ، معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 1411هـ ، 1990 م ، ج 2 .
- ابن زنجلة ، أبو زرعة عبد الرّحمن بن محمد ، حُجَّةُ القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسّسة الرّسالة بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1418 هـ ، 1997 م .

- الإستراياذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، ( ت 686 هـ ) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسين ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج 1 .
- الأصبهاني ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ( ت 381 هـ ) ، المبسوط في القراءات العشر ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، دط ، دت .
- الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين المعروف بالزاعب ( ت 502 هـ ) ، المفردات في غريب القرآن ، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، الناشر ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ج 1 .
- الألوسي ، أبو الفضل شهاب الدين ( ت 1270 هـ ) ، أبو الفضل شهاب الدين ، السيد محمود ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، تحقيق وتخريج ، السيد محمد السيد ، سيد إبراهيم عمران دار الحديث ، القاهرة ، مصر ، 2005 م ، م 2 ، ج 3 ، م 5 ، ج 9 ، م 6 ، ج 11 ، م 8 ، ج 15 م 15 ، ج 29 .
- الأنباري ، محمد بن القاسم ، ( ت 327 هـ ) الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، 1407-1987 م .
- الأندلسي ، أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف ( ت 754 هـ ) ، البحر المحيط ، دراسة و تحقيق و تعليق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط 1 ، 1413 هـ - 1993 م ، ج 4 ، 5 ، 6 ، 8 .
- البغوي ، أبو محمد الحسين ، ( ت 516 هـ ) تفسير البغوي " معالم التنزيل " ، حققه و خرّج أحاديثه محمد عبد الله النمر ، عثمان جمعة خميريّة ، سليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنشر و التوزيع الرياض 1412 هـ ، م 8 ، ج 30 .
- البقاعي ، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر ( ت 885 هـ ) ، نظم الدرر في تناسيب الآيات و السور ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، ج 20 .
- البيضاوي ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ( ت 791 هـ ) ، أنوار التنزيل و أسرار التأويل المسمى تفسير البيضاوي ، حققه و علق عليه و خرّج أحاديثه و ضبط نصّه محمد صبحي بن حسن حلاق ، محمود أحمد الأطرش ، دار الرشيد ، دمشق ، بيروت ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ ، 2000 م ، م 1 ، ج 3 ، م 3 ، ج 30 .
- تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1994 .
- الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ( ت 430 هـ ) ، فقه اللغة و أسرار العربية ، تحقيق ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1420 هـ -2000 م ، القسم الثاني .
- الثعالبي ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبو زيد ( ت 875 هـ ) ، الجواهر الحسان في تفسير القرآن حَقَّق أصوله على أربع نسخ خطية ، وعلق عليه ، وخرّج أحاديثه علي محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود ، وشارك في تحقيقه عبد الفتاح أبو سنّة ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1418 هـ ، 1997 م ، ج 5 .
- جرير ، ديوانه ، دار بيروت للطباعة و النشر ، لبنان ، 1406 هـ - 1986 م .
- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، ( ت 392 هـ ) ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج 2 ، 3 .

- ابن الجوزي ، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ( ت 597 هـ ) زاد المسير في علم التفسير ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1423 هـ ، 2002 م .
- حسان تَمَام ، اللُّغة العربية معناها ومبناها ، دار الثَّقافة ، الدَّار البيضاء ، المغرب ، 1994 .
- الحسحاس ، سحيم عبد بني ، ديوانه ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، الدَّار القومية للطباعة والنَّشر ، القاهرة ، 1995 .
- الحملاوي ، أحمد ، ( ت 1351 هـ ) ، شذا العرف في فنِّ الصَّرف ، مراجعة وشرح حجر عاصي ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1999 م .
- ابن خالويه ، الحُسين بن أحمد ، ( ت 370 هـ ) ، ليس في كلام العرب ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ط 2 1399 هـ - 1979 م .
- ، الحُجَّة في القراءات السَّبْع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشُّروق ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1399 هـ ، 1979 م .
- ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 1985 م .
- الرَّازي ، فخر الدين محمد بن عمر ( ت 604 هـ ) ، تفسير الفخر الرَّازي المشهور بالتفسير الكبير و مفاتيح الغيب ، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1401 هـ ، 1981 م ، ج 14 .
- الرَّجَّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري ، ( ت 311 هـ ) ، معاني القرآن وإعرابه ، شرح و تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1408 هـ ، 1988 م ، ج 1 .
- الرَّمخسري ، أبو القاسم ، جار الله محمود بن عمر ( ت 538 هـ ) ، الكشَّاف عن حقائق التَّنزيل و عيون التَّأويل في وجوه التَّأويل ، و بهامشه الانتصاف للإمام أحمد بن المنير ، علَّق على مشكله و شرح أبياته و معضله الشَّريبي شريفة ، دار الحديث ، القاهرة ، 1433 هـ- 2012 م ، م 1 ، 2 ، 4 .
- السَّامرائي ، فاضل صالح ، معاني الأبنية في العربية ، دار عمَّان ، الأردن ، ط 2 ، 1428 هـ- 2007 م .
- ، الجملة العربية و المعنى ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1421 هـ ، 2000 م .
- السَّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ( ت 756 هـ ) الدرُّ المصنُون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق أحمد محمد الخَرَّاط ، دار القلم ، دمشق ، ط 1 ، 5 ، 6 ، 10 .
- سبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ( ت 180 هـ ) ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرِّفاعي بالرياض ، ط 2 ، 1402 هـ- 1982 م ، ج 1 ، 2 ، 4 .
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، ( ت 458 هـ ) ، المخصَّص ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط 1 ، 1331 هـ ، ج 15 .
- السِّيوطي ، جلال الدين ( ت 911 هـ ) ، المزهر في علوم اللُّغة و أنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ج 2 .
- الشُّوكاني ، محمد بن علي بن محمد ( ت 1250 هـ ) فَتْحُ القَدِيرِ الجَامِعِ بين فَنِّي الرِّواية و الدُّرابة من علم التفسير ، اعتنى به وراجع أصوله يوسف العُوش ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 3 ، 12 ، 29 .

- الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن ، ( ت 548 هـ ) مَجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، دار المرتضى ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1427 هـ ، 2006 م ، ج 5 .
- الطبري ، محمد بن جرير ، ( ت 310 هـ ) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، هذبته وحققه وضبط نصه وعلق عليه بشار عواد معروف ، عصام فارس الحرثاني ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ ، 1994 م ، م 5 ، 7 .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر ( ت 1393 هـ ) ، التحرير والتنوير ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس م 2 ، ج 3 ، م 4 ، ج 8 ، م 9 ، ج 5 ، م 12 ، ج 6 ، م 15 ، ج 12 ، م 30 .
- أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التيمي ، ( ت 210 هـ ) مجاز القرآن ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سبزي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، ج 1 .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، ( ت 769 هـ ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل ، يوسف الشيخ البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، 1991 م ، ج 3
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ( ت 616 هـ ) ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوي ، ط 1 ، ج 1 ، دت ، القسم الثاني .
- عميرة ، إسماعيل أحمد ، المشتقات نظرة مقارنة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 56 ، السنة الثالثة والعشرون ، 1999 م .
- ابن فارس ، ( ت 395 هـ ) ، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا ، الصحابي في فقه اللغة العربية ومساائلها وسنن العرب في كلامها ، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1418 م - 1997 هـ .
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن عبد الغفار ( ت 377 هـ ) ، الحجة في علل القراءات السبع ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه أحمد عيسى حسن المعصراوي ، ط 1 ، 1428 هـ ، 2007 م ، ج 4 .
- فتح الله أحمد سليمان ، الأسلوبية - مدخل نظري ودراسة تطبيقية - ، الناشر مكتبة الآداب ( علي حسن ) ، القاهرة ، مصر ، 1425 هـ ، 2004 م .
- الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله ( ت 207 هـ ) ، معاني القرآن ، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه ، إبراهيم شمس الدين ، ط 1 ، 1423 هـ - 2002 م ، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، م 1 ، 3 .
- الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ( ت 170 هـ ) ، العين ، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1424 هـ ، 2003 م ، ج 1 ، 3 .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، ( ت 276 هـ ) ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ط 2 ، 1393 هـ - 1973 م .
- ، تفسير غريب القرآن ، تحقيق أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1398 هـ - 1979 م .
- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ( ت 671 هـ ) ، الجامع لأحكام القرآن ، راجعه وضبطه وعلق عليه محمد إبراهيم الحفناوي ، خرج أحاديثه محمود حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة مصر ، 1431 هـ - 2010 م ، م 4 ، ج 7 ، م 5 ، ج 12 .

- القيسي ، أبو محمد مكي بن أبي طالب ، ( ت 437 هـ ) ، الكشوف عن وجوه القراءات السبع وعللها و حججها ، تحقيق محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1404 هـ ، 1984 م ج 2 .
- ابن قيم الجوزية ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ( ت 751 هـ ) بدائع الفوائد ، تحقيق علي بن محمد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم للفوائد للنشر و التوزيع ، جدة ، السعودية ، م 2 ، م 3 .
- ابن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ( ت 672 هـ ) ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، المكتبة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1387 هـ - 1967 م .
- المبرد ، أبو العباس ، محمد بن يزيد ( ت 285 هـ ) ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، 1415 هـ ، 1994 ، ج 3 .
- ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ( ت 711 هـ ) ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1401 - 1981 م ، م 4 ، ج 28 ، ج 30 ، م 35 ، م 6 ، ج 54 .
- النحاس ، أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ت 338 هـ ) ، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1409 هـ - 1988 م ، ج 2 ، 5 .